

دور تكنولوجيا المعلومات علي هيكله التكلفه لترشيد تسعير خدمات النقل البحري

بحث مقدم من

شيماء إبراهيم محمد الشرنوبى

الملخص:

يستهدف البحث اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال بيان أثر تكنولوجيا المعلومات باعتبارها متغير مستقل علي ترشيد قرار التسعير لخدمات النقل البحري بتوسيط هيكل التكلفه داخل المنظمة وتوصلت الدراسة أولا: أصبح الاعتماد على تكنولوجيا

المعلومات أمراً حتمياً للمنظمات ثانياً: تساعد تكنولوجيا المعلومات علي تخفيض التكلفة الإجمالية التي تنعكس علي ترشيد سعر الخدمة المقدمة ثالثاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات كعامل إنتاجي يحدث تغير المزيج التكاليف القائم لصالح التكاليف الغير مباشرة علي حساب التكاليف المباشرة ،كما يتأثر قرار التسعير بالعديد من العوامل ولكن يتبلور أهمهم في عامل التكلفة .

وتؤكد الدراسة أن تبني تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة يحسن من تقديم المعلومات وبالتالي يساعد علي ترشيد التسعير للخدمة المقدمة.كما يوصي الباحث ضرورة زيادة وعي المديرين ومعرفتهم بمفاهيم تكنولوجيا المعلومات وكيفية تحقيق الغرض المنشود من اقتناءها .

Abstract

The research aims to test the relationship between the variables of the study through the statement of the impact of information technology as an independent variable to

rationalize the pricing decision of the shipping services by centralizing the cost structure within the organization, had reached the study, first: reliance on information technology inevitable organizations, secondly Help information technology to reduce the total cost of which are reflected in a timely manner on the rationalization of the price of service provided, thirdly the use of information technology as a productive factor changed the mix of existing cost for the costs of directly at the expense of direct costs, and emphasized that the adoption of information technology organization improve service to provide information and thereby help to rationalize the pricing of service provided . The researcher also recommends the need to increase the awareness of managers and their knowledge of the concepts of information technology and how to achieve the purpose of acquisition.

الإطار العام للبحث

أولاً: طبيعة مشكلة البحث:

أن منظمات النقل البحري لا تختلف في حاجاتها إلى تكنولوجيا المعلومات عن حاجة أي منظمة أخرى ، وخاصة مع وجود منافسة عالمية فرضتها إتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات، وتعتبر مشكلة تباين سلوك التكلفة وهيكلها داخل المنظمات في السنوات الأخيرة كنتيجة للإعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات من أهم المشاكل التي تواجه نظم محاسبة التكاليف، وما يترتب على ذلك من حاجة الإدارة إلى تقديم معلومات دقيقة عن هيكل تكلفة النقل البحري لإدارة المنظمة للوصول إلى قرارات تسعيرية رشيدة للخدمة المقدمة على أسس سليمة.

ولهذا فإن الغرض من تلك الدراسة هو التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في التأثير على هيكل التكلفة البحرية وما يمكن أن يحدثه ذلك من أثر في قرار تسعير الخدمة المقدمة.

ثانياً أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في النقاط التالية :

- ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت دور تكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة من الناحية النظرية والفكرية وما يمكن أن يحدثه هذا الدور من أثر في قرار تسعير الخدمة المقدمة.
- تساعد تلك الدراسة على المساهمة في تحسين الخدمة المقدمة للمنظمات في مجال النقل البحري من خلال مواكبة تكنولوجيا المعلومات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي.
- كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى إمكانية تطبيق مفاهيم ونظم تكنولوجيا المعلومات في منظمات النقل البحري المصرية.

ثالثاً أهداف البحث: يهدف البحث إلى :

- تحليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات وأثرها على هيكل التكلفة.
- تحديد أثر التغير في هيكل التكلفة على قرار تسعير الخدمة .
- قياس اثر تكنولوجيا المعلومات في ترشيد تسعير الخدمة.
- إجراء دراسة ميدانية على إحدى المنظمات العاملة بصناعة النقل البحري بجمهورية مصر العربية.

رابعاً فروض البحث:

- الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة .
- الفرض البديل الأول: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة .
- الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لهيكل التكلفة على قرارات التسعير .
- الفرض البديل الثاني: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لهيكل التكلفة على قرارات التسعير

الفرض العدم الثالث: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على قرارات التسعير.

الفرض البديل الثالث: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على قرارات التسعير.

الفرض العدم الرابع: لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على قرارات التسعير بتوسيط هيكل التكلفة .

الفرض البديل الرابع: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على قرارات التسعير بتوسيط هيكل التكلفة .

خامساً متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة المادية، البرامج، ونظم المعلومات، شبكات الاتصال).
- المتغير الوسيط: هيكل التكلفة (تكلفة ثابتة، تكلفة متغيرة) (تكلفة مباشرة، تكلفة غير مباشر).
- المتغير التابع : قرار تسعير الخدمة (الحصة السوقية ،حجم المبيعات، الربحية).

سادساً حدود البحث:

يتم التركيز في هذا البحث على قياس أثر تكنولوجيا المعلومات على قرار التسعير دون غيرها من القرارات الإدارية بالمنظمة بالتطبيق على إحدى المنظمات العاملة في مجال النقل البحري من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في ثلاث فئات وهم محاسبين التكاليف و مدير عام ومدير نظم بالمنظمة محل الدراسة.

سابعاً منهج البحث:

على ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه يقوم الباحث بالإعتماد على المنهج العلمي المتكامل من خلال تحليل الكتابات والدراسات والبحوث المتعلقة بالجوانب الفكرية للبحث وذلك لغرض التأصيل العلمي، بهدف بلورة الإطار العلمي للمشكلة موضع الدراسة ، واستنباط إطار عام لأسس وقواعد عامة لتوضح مد تأثير هيكل التكاليف تكنولوجيا المعلومات في ظل البيئة التنافسية، ومدى تأثيرها على تحقيق الترشيح في سعر الخدمة المقدمة من قبل منظمات النقل البحري.

ثامناً خطة البحث:

الفصل الأول : تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بهيكل التكاليف.

الفصل الثاني : دور التكلفة في ترشيح قرارات التسعير

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية .

تاسعاً الدراسات السابقة:

ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت تكنولوجيا المعلومات باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من أعمال المنظمة في سبيل تحقيق الميزة التنافسية، في ظل اقتصاد يحكمه التقدم العلمي والتكنولوجي ولا يمكن استبعاد قطاع النقل البحري من هذا التطور في ظل تطبيق اتفاقيات تحرير تجارة السلع والخدمات.

دراسة الحصري ٢٠١٠: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق وتحديد الكلفة المستخدمة من قبل المنظمات الصناعية السورية ودورها في اتخاذ قرارات التسعير والتعرف على بعض الأسس والأساليب المتبعة في تخفيض التكاليف، ومن أهم نتائج الدراسة وتوصلت الدراسة، تستخدم نسبة ضئيلة من المنظمات بعض طرق إدارة التكلفة في حين طرق إدارة التكلفة الأخرى غير مستخدمة، أن معظم المنظمات الصناعية السورية العامة والخاصة تستخدم أساليب لتخفيض التكاليف، إن أهم معوقات التطبيق العملي لطرق إدارة التكلفة هي عدم إدراك الإدارة لمنافع تطبيق هذه الطرق وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة وعدم توفير تكنولوجيا المعلومات اللازمة.

دراسة Gregory ٢٠١٤: تناولت هذه الدراسة الإدارة الإستراتيجية لتكاليف أنشطة تكنولوجيا المعلومات من خلال دراسة حالة على قسم تكنولوجيا المعلومات بالبنك الفرنسي باستخدام مدخل المحاسبة على أساس النشاط، وقد أشارت إلى أن زيادة التطور التكنولوجي مع زيادة تكاليف تكنولوجيا المعلومات بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى اتباع استراتيجيات التوجه بالعميل فقد أدى ذلك إلى تعقد سلاسل القيمة الخاصة بالمنشأة، حيث أن التكاليف أصبحت لا ترتبط بالمنتجات فقط ولكن ترتبط بالعملاء وقطاعات السوق وقنوات التوزيع وبالتالي فإن هذا يتطلب استخدام أدوات الإدارة الإستراتيجية للتكلفة. وقد تعرضت هذه الدراسة لمميزات استخدام هذه الأدوات في ظل التوجه بالعميل، وذلك من خلال دراسة حالة على قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك الفرنسي باستخدام مدخل المحاسبة على أساس النشاط، وتوصلت إلى أن هذا المدخل كأحد أدوات الإدارة الإستراتيجية للتكلفة يساعد على المقارنة بين التوجهات والأذواق المختلفة للعملاء بالشكل الذي يساعد على تبني استراتيجيات جديدة تساعد على إدارة التكاليف من منظور استراتيجي وتحقيق مزايا تنافسية متواصلة.

دراسة Al-Swalhah ٢٠١٠: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج تلعب نظم المعلومات المحاسبية دور محوري في ترشيد عملية صنع القرارات الإدارية، الاستخدام الفعال لنظم المعلومات المحاسبية يساهم في تفعيل الإجراءات الرقابية تشغيل النظام المحاسبي، وتوسيع استخدام المعلومات المحاسبية في التخطيط لعمليات التسويق وتشكيل سياسة المبيعات في المستقبل، وزيادة الانتباه والاهتمام بالمعلومات الحسابية التي تمكن المقارنة والتوقعات التحليلية المستقبلية بما يوفر المعلومات المحاسبية والتي يتم وضعها على شكل تقارير، والتي تعكس أهمية وأثر نظم المعلومات التي تعمل بفعالية وكفاءة من أجل ترشيد القرارات الإدارية.

دراسة Chin&Peter& Ching ٢٠٠٩: استهدفت دراسة العلاقة بين كلامن الموارد والمتمثل في (الشبكة، أجهزة المعلومات، صورة الشركة) ومقدرة الخدمة اللوجستية وتتمثل في (القيمة المضافة للخدمة، ضمان الخدمة، القدرة علي بناء علاقات، المرونة وتكامل المعلومات) والقدرة علي الابتكار من خلال (اكتشاف

أفضل الطرق لتحقيق الأهداف ، التحسين المستمر لتنظيم التشغيل ، وتحري أفضل الطرق لتقديم الخدمة ، إدارة جودة الخدمة ، توظيف الأفكار الإبداعية) و أداء الشركة ويتمثل في ، (خدمة العملاء ، الأداء المالي) من خلال بناء نموذج هيكل المعادلة وشملت عينة البحث ٥١٣ شركة متمثلة في شركات النقل البحري ووكلاء ملاحين . وقد جاءت النتائج تؤكد علي أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الموارد ومقدرة الخدمة اللوجستية والمقدرة علي الابتكار ، وأيضا هناك علاقة إيجابية بين مقدرة الخدمة اللوجستية وأداء الشركة . أما بالنسبة للمقدرة علي الابتكار والموارد عدم وجود تأثير لهم علي أداء شركة خدمة شحن الحاويات .

التعلق على الدراسات السابقة:

وفي ضوء ما هدفت إليه الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج يمكن إيضاح الفجوة البحثية في النقاط التالية:

- قصور الدراسات العربية التي تناولت أهمية تفعيل تكنولوجيا المعلومات في قطاع النقل البحري.

- أنها لم تتطرق بشكل واضح الأثر المترتب على استخدام تكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة داخل المنظمة بالشكل الذي يساعد في عملية قياسها بشكل أكثر دقة.

- دراسة العلاقة بين التغير في هيكل التكلفة في ظل البيئة التكنولوجية وما يحدثه من أثر على قرارات التسعير داخل المنظمة .

وبناء على ما تقدم واستكمالاً للجهود البحثية السابقة ، فإن الباحث سوف يسعى جاهداً لتغطية تلك النقاط التي لم تتعرض لها الدراسات السابقة في مجموعها وهي العمل على قياس الدور الناتج عن اقتناء تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة وأثرها على هيكل التكلفة بالمنظمة وما يحدثه ذلك من اثر على قرار التسعير للخدمة المقدمة.

الفصل الأول

تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بهيكل التكاليف

مقدمة : مع تزايد حدة المنافسة بين المنظمات والتحديات التي تواجهها أصبح ينظر إلى المعلومات باعتبارها عامل إنتاجي يساعد الوظائف المختلفة بالمنظمة من تطوير أعمالها لإنجاز المهام المطلوبة، ويتطلب ذلك العمل على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة تتسم بالدقة ، ولا يخفي أن اقتناء تكنولوجيا المعلومات قد يحمل المنظمة بتكاليف مختلفة وأيضاً قد يؤثر في هيكل التكاليف داخل المنظمة كنتيجة من تحولها من التشغيل اليدوي للبيانات إلي التشغيل الالكتروني، ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلي إلقاء الضوء على تكنولوجيا المعلومات بالمنظمات وقياس تأثير هيكل التكلفة بها .

المبحث الأول

تكنولوجيا المعلومات بمنظمات الأعمال

أولاً: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات بمنظمات الأعمال: لقد بات التسابق نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة ظاهرة تتميز بها المنظمات الإدارية الحديثة في سعيها نحو تحقيق أعلى مستويات الأداء وبأسرع كيفية ممكنه، ففقد استطاعت تكنولوجيا المعلومات أن تخلق انسجاماً فنيا واقتصاديا بين القطاعات التصنيعية من جهة والقطاعات الخدمية من جهة أخرى وذلك من خلال التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، من خلال أحداث تطورات متسارعة في تكنولوجيا الحاسبات وفي تطبيق البرمجيات وشبكات الاتصال والتي يستخدمها المستفيد النهائي والتي بإمكانها أن توفر له التقارير المالية بالدقة والسرعة المطلوبة .

ففي أحدي الدراسات قد قسم (Daft) تطور تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة بثلاث مراحل أساسية على النحو التالي:-

المرحلة الأولى : من خلال تولي الحاسبات أداء بعض المهام وأصبحت تلك النظم تعرف بنظم معالجة المعاملات من خلال أتمته المعاملات اليومية بالمنظمة

المرحلة الثانية : أصبحت التكنولوجيا موردا للعمل من خلال استعمال نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرار .

المرحلة الثالثة: أصبحت تكنولوجيا المعلومات سلاحاً استراتيجياً من خلال تطبيقاتها الداخلية المتمثلة ب(الانترانت وإعادة تصميم تدفق العمل) وتطبيقاتها الخارجية المتمثلة ب(التبادل الالكتروني للبيانات والتجارة الالكترونية وهيكلت شبكات العمل).

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات وأثرها على نظم الإنتاج: يتناول الباحث في هذه الجزء عرض وتحليل لأهم نظم الإنتاج التي ظهرت كنتيجة للتطور التكنولوجي المختلف وتنقسم هذه النظم إلي:

- المجموعة الأولى النظم التكنولوجية الحديثة في مجال تصميم المنتجات: تعتمد تلك المجموعة على عملية تصميم المنتج أو الخدمة بمساعدة الحاسب وتعتبر هذه التكنولوجيا ضرورية ولازمة خاصتاً في حالة الإنتاج المرن .

- المجموعة الثانية لنظم التكنولوجيا الحديثة في مجال تصنيع المنتجات: يمكن تبويب هذه النظم التكنولوجية في النظم الرئيسية على النحو التالي:-

١- استخدام الحاسب في مجال تصنيع المنتجات: وفقاً لهذا النوع من التكنولوجيا يتم ربط الحاسب الآلي بالآلات الإنتاج بشكل مباشر من أجل القيام بعملية الرقابة والتوجيه والهدف من ذلك هو ضمان التسلسل الدقيق للعمليات أثناء الإنتاج .

٢- النظم الصناعية المتكاملة والموجهة إلكترونياً: تتمثل تلك النظم في مجموعة متكاملة من برامج الحاسب الآلي التي تستهدف تكوين أنظمة صناعية متكاملة منذ بدء عملية تصميم المنتج وتصنيعه حتى إعداد المنتج للشحن وذلك بأعلى درجات الجودة وفي أقل فترة زمنية وبأقل تكلفة ممكنة.

٣- نظم تخطيط الاحتياجات من المواد الأولية : يتمثل هذا النظام في تطبيق المحاكاة باستخدام الكمبيوتر لكي يوفر معلومات عن المواد الأولية وكمية وتوقيت الاحتياج إليها، ولقد تم تطوير هذا النظام بهدف تنظيم وتخطيط الاحتياجات من المواد اللازمة للتصنيع من العمالة وساعات العمل الآلي للزامة لعملية الإنتاج.

٤- نظام إدارة الوقت: تقوم فلسفة هذا النظام على ضرورة أداء الشيء المطلوب في التوقيت السليم مع مراعاة حسن إدارة وتوظيف العنصر البشري وتدور فلسفة هذا النظام على محورين رئيسيين:

- بالنسبة لنشاط الإنتاج فإنه يجب البعد عن فلسفة الإنتاج للتخزين وعدم البدء في النشاط إلا بناء على طلب مسبق وبالكميات والمواصفات المطلوبة وفي التوقيت المحدد.

- بالنسبة لنشاط الشراء فإنه يجب جدولة توريد الخامات لتصل بكميات صغيرة وفي التوقيت المناسب لدخولها عملية الإنتاج مما يترتب علته الوصول إلي مخزون صفري.

٥- النظم التكنولوجية الحديثة في مجال تبادل المعلومات: ومن بين التسهيلات التي عملت على توفيرها تكنولوجيا المعلومات حديثاً في مجالات الاتصالات هي إدماج نظم المعلومات الخاص بأحادي المنظمات مع النظم المماثلة لمنظمات أخرى وهذا ما يتيح الفرصة لإمكانية تبادل المعلومات بين المنظمات بعضها البعض بشكل اتوماتيكي .

ويستخلص الباحث أنه على الرغم من أهمية النظم التكنولوجية السابقة إلا أن تشكل كل واحده منهم اتجاه منصب بذاته ، وهذا ما كان سبباً مباشراً في ظهور اتجاه تكنولوجيا حديثة يعمل على دمج النظم السابقة في نظام واحد،

- المجموعة الثالثة النظم التكنولوجية الحديثة في مجال إدارة المنظمة :

أ- تعريف نظم تخطيط موارد المنظمة: إن تخطيط موارد المنظمة هو وسيلة لدمج بيانات وعمليات المنظمة في نظام واحد يتكون من مجموعة من العناصر بما في ذلك الأجهزة والبرامج من أجل تحقيق التكامل والترابط بين جميع بيانات المنظمة وعملياتها وأنشطتها ومعظم نظم التخطيط موارد المنظمة تستخدم قاعدة بيانات موحدة لتخزين البيانات المختلفة والمهام ، بدلاً من استخدام أنظمة متعددة لإدارة أعمال المنظمة فإن نظام تخطيط موارد المنظمة يعني دمج الأنشطة التقليدية المستقلة عن بعضها في نظام واحد متكامل .

ويستخلص الباحث أن نظم تخطيط موارد المنظمة هو نظام محسوب متكامل صمم لدعم إدارة كافة عمليات وأنشطة المنظمة.

ب- أهداف نظام (ERP): يهدف هذا النظام إلى تسهيل تدفق المعلومات بين جميع الوحدات الإدارية داخل المنظمة وتكون إدارة اتصالات مبنية على قاعدة بيانات مركزية .

ج- أهمية نظم تخطيط موارد المنظمة: تكمن أهمية تفعيل استخدام نظم إدارة موارد المنظمة في أنه يحقق العديد من المنافع من أهمها خفض المعاملات الورقية ، تسريع العمليات ورفع معدل الأداء.

د- طبيعة البيانات في نظم تخطيط موارد المنظمة: وقد تناول (RAGOWOSKY & SOMERS) أشكال البيانات في نظام ERP على النحو التالي:

١- بيانات تخطيط المواد الاستراتيجية: وتتضمن البيانات المتعلقة بتقديم وطرح المنتجات الجديدة ، وتسعير المنتجات وتوافر المواد وتخطيط الطاقة والتنبؤ طويل الأجل.

٢- بيانات تخطيط المواد التشغيلية: تشتمل هذه المجموعة على البيانات ذات الصلة بعمليات المعالجة للأنشطة التشغيلية ، ومن أمثلتها التوجيه ، ومعالجة الأوامر التشغيلية.

٣- بيانات تخطيط الموارد الاستراتيجية: وتتضمن البيانات ذات الصلة بتخطيط موارد الذكاء الصناعي، والموارد البشرية، وإدارة الجودة.

٤- بيانات تخطيط الموارد التشغيلية: تشمل هذه المجموعة على البيانات ذات الصلة بتخطيط عمليات الاجور والتوظيف وتخطيط الوظائف وتقييم الأداء ، والتكاليف والموازنة ، موارد نظم المعلومات الإدارية .

ومما سبق يستنتج الباحث أن الجانب الإيجابي في عمل برمجيات ERP محاسبيا في ربط منظومة الحسابات ذات الصلة بمجاميع عمليات الأعمال الواردة في أعلاه من خلال دائرة متكاملة تؤدي الى تنفيذ عمليات التحديث .

المبحث الثاني

تكنولوجيا المعلومات وهيكله التكاليف

رابعاً: أثر تكنولوجيا المعلومات في نظم الانتاج على عناصر التكاليف :

أ- أثر تكنولوجيا المعلومات على هيكل وعناصر التكاليف : أنه عند زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في طرق و وسائل الإنتاج فإن مساهمة التكاليف الغير مباشرة ترتفع بمقارنة بعناصر التكاليف الأخرى بنسب ما بين ٣٠% ، ٤٠% من تكلفة الوحدة ، الا انه على الجانب الاخر فان دور تكلفة العمل المباشر في الانتاج المعتمد على تكنولوجيا المعلومات يتراجع نسبة مساهمة في تكلفة انتاج وحدة المنتج لتصبح دون ٥% بل يتوقع لهذا الدور أن ينحسر وقد يتلاشي عند الحدود الدنيا .

١- تأثير التحول إلى تفعيل تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة على هيكل التكاليف وفقاً لطبيعتها:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية الإنتاج يؤدي إلى تغير المزيج القائم بين التكاليف المباشرة والتكاليف غيرالمباشرة بنسبه ٤٠% من تكاليف الانتاج ، فزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات تعني رصد استثمارات ضخمة في الأجهزة والمعدات والبرامج مما يولد المزيد من التكاليف غير المباشرة وأصبح من الصعب إحداث تطابق بين مفاهيم التكاليف المباشرة والمتغيرة فكلما زادت نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فكلما أصبحت التكاليف المباشرة تكاليف غير مباشرة.

٢- تأثير التحول إلى تفعيل تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة على هيكل التكاليف وفقاً لسلوكها :

يرتبط التحول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات بظهور نوع من التكاليف لا تستجيب إلى التغيرات في مستوي النشاط في الأجل القصير ، وينعكس تأثير ذلك في الزيادة النسبية الممثلة للشق الثابت داخل هيكل التكاليف الإجمالية وانخفاض نسبة المزج التكاليفي الخاص بالتكاليف المتغيرة بشكل ملحوظ وبشكل عام يمكن القول أن التحول نحو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في العملية الانتاجية يؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة عن نسبة التكاليف المتغيرة .

ب- أثر تكنولوجيا المعلومات على التحليل الحدي لعناصر التكاليف : ففي ظل التطور التكنولوجي أصبح الاعتماد على التحليل الحدي للتكاليف امراً ضرورياً لعملية إتخاذ القرار ، كتحديد الحجم الأمثل للإنتاج ، وإتخاذ قرارات التسعير ، حيث يعطي تحليل عناصر التكاليف إلى عناصر متغيرة وأخرى ثابتة مرونة أكثر لتطويع بيانات التكاليف ، وبشكل عام فإن أهمية التحليل الحدي لعناصر التكاليف تظهر بوضوح إذا ما أخذنا في الحسبان أن هيكل التكاليف في الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تغير بشكل كبير ، وبالتحديد أصبح هذا الهيكل يتميز بنسبة كبيرة من ضعف المرونة .

الفصل الثاني

دور التكلفة في ترشيد قرارات التسعير

مقدمة :

يعد قرار التسعير واحداً من أهم القرارات الإدارية نظراً لأثره على ربحية المنظمة سوءاً في الأجل القصير أو الطويل ، كما أنه يمثل أداة هامة يمكن بواسطتها الوصول إلى الكثير من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، لذا أصبح تطور أنظمة التكاليف أمراً حيوياً ينبغي التعامل معه بموضوعية علمية للوصول إلى قرارات رشيدة في هذا المجال ويهدف هذا الفصل دراسة مدي تأثير قرارات التسعير بالتغير في هيكله التكلفة والتطرق إلى أحد أساليب التسعير للوصول إلى ترشيد التسعير.

المبحث الأول

قرارات التسعير والعوامل المؤثرة عليها

أولاً : ماهية عملية التسعير : تناول أحد الباحثين عملية التسعير بأنه " وضع قيمة نقدية معينة لسلعة أو خدمة يمكن استخدامها لتلبية حاجة معينة ، بما يضمن أن تحقق هذه القيمة تكاليف الإنتاج والتسويق مضافة إليها هامش ربح محدد " . كما عرف أحد الباحثين عملية التسعير "بأنها فن ترجمة القيمة في وقت ومكان معين للسلع والخدمات المعروضة إلى قيمة نقدية وفقاً للعملة المتداولة في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار الظروف الداخلية للمنظمة . ويعرف الباحث أن عملية التسعير " هي عملية إدارية متكاملة تهدف إلى تحديد سعر بيع المنتج أو الخدمة ، وهو ما يؤثر على المركز التنافسي للمنظمة ونصيبها من السوق وبالتالي على الأرباح التي يمكن تحقيقها .

ثانياً اتخاذ قرارات التسعير : يعتبر قرار التسعير أحد المواقف الهامة التي يواجهها المسؤولون بالمنظمة ، ويعتمد هذا القرار على العناصر الثلاثة الآتية :-
١- مدي مصداقية نظام التكاليف المتبع بالمنظمة .
٢- مدي قوة السوق التنافسي
٣- الوصول إلى هامش ربح مُرضي .

ثالثاً : أهمية السعر لمنظمات الأعمال : يختلف السعر عن باقي عناصر المزيج التسويقي في كونه مولد للعائد ، بينما تعمل باقي العناصر مثل التطوير والإعلان مولدة للتكاليف ومن هنا تأتي أهمية السعر في أنه واحد من ثلاثة عوامل تؤثر بشكل كبير على الربح وهي السعر والتكلفة وكمية المبيعات ، حيث ينتج الربح من معادلة طرفيها الفرق بين الإيرادات والتكاليف ؛ ومن ثم يتضح الدور الهام الذي يلعبه السعر بالنسبة لربحية المنظمة فضلاً عن تأثيره على حجم الطلب على المنتجات وخدمات المنظمة بالأسواق .

رابعاً التسعير وأهداف المنظمة : تمثل أهداف المنظمة مرشداً أساسياً لجميع وظائف وأنشطة المنظمة . لذا ينبغي أن يأتي هدف التسعير موازياً ومتماشياً مع الهدف النهائي للمنظمة ، وللسعر

تأثيره في ربحية المنظمة من خلال تأثيره على إيرادات المبيعات وتكاليف الإنتاج والتسويق ولكن بصورة عامة يمكن توضيح هذه الأهداف في مجموعة رئيسية وهي :

- ١- أهداف موجه بالربح
- ٢- أهداف موجه بالمبيعات
- ٣- هدف البقاء Survival
- ٤- هدف موجه للمركز التنافسي

خامسا استراتيجيات تعزيز المركز التنافسي :

وكما أكد ذلك أحد الباحثين أن تكنولوجيا المعلومات تساعد في تحقيق أداء أفضل في البيئة التنافسية - من أجل تعزيز مركز المنظمة وموقفها التنافسي - وذلك من خلال الارتكاز على تلك الاستراتيجيات التنافسية من أهمها:

١- استراتيجية قيادة التكلفة: تهدف إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين ، فتركز هذه الإستراتيجية على ضبط النفقات وتقليل التكاليف كأساس للحصول على حصة سوقية أكبر ، ومما لاشك فيه أن تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها لها أكبر الأثر في تدعيم تطبيقات المنظمات لهذه الإستراتيجية من خلال مساهمتها في تقليص كلفة عمليات التبادل التجاري بين أطراف المعاملة .

٢- استراتيجية التميز: الإستراتيجية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى التميز بمنتجاتها وخدماتها عن الأخرى الموجودة في نفس القطاع ، ولهذه الغاية تلجأ المنظمة إلى استخدام عدة أساليب منها استخدام الدعاية والإعلان ، والتميز في شكل المنتج أو الخدمة المقدمة من أجل الوصول بالمنتج أو الخدمة بشكل فريد ومتميز .

٣- استراتيجية التركيز: تركز هذه الإستراتيجية على خدمة مجموعة معينة من المستهلكين ، أو جزء معين من السوق تعمل من خلال هذه الإستراتيجية على تحديد هدفها التسويقي بشكل دقيق وتقوم على إرضاء حاجاته سواء كانت عن طريق قيادة التكلفة الأدنى ، أو عن طريق التمايز أو كلاهما معا ، وتقوم هذه الإستراتيجية بالأساس على إمكانية قيام المنظمة بخدمة هدفها الاستراتيجي الصغير (السوق الضيق بشكل أكثر فاعلية وكفاءة مما قد يقدمه المنافسين أثناء تغطية السوق بالكامل.

سادسا :العوامل المؤثرة على قرار التسعير:

وقد تناول Horngren أنه يمكن تحديد المؤثرات الرئيسية على قرار التسعير تتمثل في:
العملاء : أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكل التسعير من منظور رؤية العملاء فزيادة السعر قد يؤدي إلى رفض العميل للمنتج واختيار منتج منافس آخر ، أو اللجوء إلى منتج بديل آخر يحقق رغبات محددة لدية بطريقة أكثر فعالية للتكلفة .

المنافسون :أن ردود فعل المنافسين يمكن أن تؤثر ولا شك على قرارات التسعير ، فالمنافسة الشديدة في مجال معين يمكن أن تجبر الإدارة على تخفيض الأسعار ، هذا من جانب أما الجانب الأخر فإننا نجد أن عدم وجود هذه المنافسة قد تدفع الإدارة إلي زيادة الأسعار كما أن التعرف على تكنولوجيا المنافسين وطاقاتهم الإنتاجية وسياساتهم التشغيلية تمكن من تقدير التكاليف ، والتي تعتبر من المعلومات الهامة في حالة وضع سعر تنافسي .

التكلفة: إن دراسة أنماط التكاليف وسلوكيتها ، يعطي رؤية متعمقة عن الدخل ، فتسعير المنتج بأقل من تكلفته يؤدي إلي استنزاف الموارد مع مرور الوقت وجدير بالذكر أن العلاقة بين التكلفة والسعر هي علاقة تبادلية ، حيث يتم الاسترشاد بتكاليف المنتجات في تحديد أسعار بيعها ، كما أن تكلفة المنتجات والخدمات تتأثر بأسعار المستلزمات السلعية والأجور وأسعار الخدمات الأخرى، إن سعر المنتج أو الخدمة هو ناتج التفاعل بين الطلب على السلعة أو الخدمة وعرضها ، وعلى ذلك يجب أن تعتمد قرارات التسعير دائما على الطلب والزمن المتوقعين.

المدى الزمني:تتعلق معظم قرارات التسعير اما بالأجل القصير أو الأجل الطويل ، وقرارات تسعير على المدى القصير تتمثل في تسعير الأوامر الخاصة التي تتم لمرة واحدة ، أما قرارات التسعير على المدى الطويل فعادا ما تتأثر بعاملين هما التكاليف الثابتة والتي غالبا ما تكون غير مناسبة في حالة التسعير على المدى القصير ، وهوامش الربح في قرارات التسعير المدى الطويل والتي يجب أن تحقق عائدا مناسباً على الاستثمارات .

المبحث الثاني التكلفة وقرارات التسعير

أولاً: الابعاد المؤثرة على قرارات التسعير :

تتميز قرارات التسعير عن غيرها من القرارات الإدارية بتداخل وتشابك الأبعاد والمحاور المؤثرة فيها والتي يمكن تبويب أهمها على النحو التالي:

١- البعد الاقتصادي لقرار التسعير .

٢- البعد التسويقي لقرار التسعير .

٣- البعد القانوني لقرار التسعير .

٤- البعد المحاسبي لقرار التسعير .

وسوف يقوم الباحث بالتركيز على البعد المحاسبي دون غيره من الأبعاد بما يخدم موضوع البحث.

البعد المحاسبي لقرار التسعير :

لقد تضمن الفكر المحاسبي العديد من مداخل التسعير لاتخاذ قرارات التسعير ، ولكن كيف تستخدم بيانات التكاليف لترشيد قرارات التسعير، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية توصل الباحث أن هناك ثلاث مداخل أساسية تُستخدم في تسعير خدمات النقل البحري يمكن تقسيم تلك المداخل إلي ثلاث اتجاهات :

أ- مدخل السوق:يقوم هذا المدخل على استقراء ما يرغب المستهلكون المحتملون ، وأيضا تأثير ردود أفعال المنافسين تجاه السعر الذي يمكن أن تقدمه المنظمة، ويفضل هذا المدخل في حالة المنافسة الكاملة، حيث تقل قدرة المنظمة على التحكم في السعر .

ب- مدخل أسعار المنافسين: مدخل بيئة التنافسية بصورها المختلفة يجب على المنظمة أن تأخذ في اعتبارها أسعار المنافسين عند وضع الاسعار للسلع والخدمات المقدمة ، حيث لا يمكن للمنظمة أن تزيد من أسعارها عن منافسيها فقد تخرج من السباق مبكرا ، ولن يكون هناك مبررا لتخطيها إلا إذا كان هناك هدف محدد كاتباع سياسة الإغراق والانتشار ، وبالتالي لا ينعكس ذلك على مستوى الجودة المطلوبة من قبل العملاء

ج- مدخل التكلفة: ويقوم مدخل التكلفة على استخدام التكاليف المحاسبية كأساس لتحديد الأسعار وحدة الإنتاج حيث يتدرج تحت هذا المدخل العديد من المداخل الفرعية التي تختلف استخدمتها باختلاف طبيعة ومفهوم التكلفة، وتناولت العديد من الدراسات أساليب وطرق تحديد الأسعار وفق لطرق التكاليف المستخدمة ، فقد أظهرت أن الطرق الشائعة في التسعير هي تلك الطرق التي تعتمد على التكلفة مضافا إليها نسبة أو مقدار معين كربح إلي تكلفة المنتج أو الخدمة وسوف تركز الدراسة على عامل التكلفة دون غيره من العوامل ودراسة أثره في قرار التسعير ، ويؤكد البعض من ناحية أخرى على أن تكلفة المنتج تؤدي دورا هاما في مجال التسعير وتخطيط السياسة التسعيرية ، بما يتطلب ذلك إعادة النظر في مفهوم وأبعاد الدقة في القياس المحاسبي للتكلفة أن عدم سلامة معلومات التكاليف قد تقود المنظمة إلي اتخاذ قرارات غير صائب ،تنعكس نتائجها على ربحية المنظمة .

ثانياً : الانماط المختلفة لهيكل التكاليف وعلاقتها بالسعر :تلعب التكاليف دورا أساسيا في معظم القرارات الإدارية الامر الذي يتطلب ضرورة التعرف على هيكل التكاليف دخل المنظمة ، والتي يمكن الاستعانة بها في مجالات مختلفة ،إذا يتوقف المعنى المستخدم للتكاليف على الحالة المعنية والتي يراد اتخاذ القرار بخصوصها ، مما يحتم

على المدربين ضرورة تفهم الأنماط المختلفة لهيكل التكاليف والتي تعكس أسلوب تفاعل عناصر التكاليف مع التغيرات المحيطة بالمنظمة وأنشطتها.

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم عناصر التكاليف إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

• التكلفة المتغيرة: يشير عنصر التكلفة المتغير إلى ذلك العنصر الذي يتغير طرديا (زيادة أو نقص) مع التغير في حجم النشاط.

• التكلفة شبه المتغيرة: تعبر عن عناصر التكاليف التي تتغير جزئيا تبعا لتغير حجم النشاط، وبتعبير آخر فإن عناصر التكاليف شبه المتغيرة لا تتغير طرديا تبعا لتغير حجم الإنتاج، كما أنها لا تتميز بالثبات المطلق.

• التكلفة الثابتة: تعبر التكاليف الثابتة عن عناصر التكاليف التي لا ترتبط بحجم الانتاج أو مستوي النشاط، هي التكاليف التي تدفعها المنظمة بصفة أساسية مقابل الحصول على خدمات معينة.

ويظهر أهمية التبويب السابق في مساندة الإدارة في إتخاذ القرارات الخاصة بوضع سياسات التسعير في المدى القصير، فبالنسبة لتسعير المنتجات أو الخدمات تعتبر التكلفة المتغيرة الحد الأدنى لسعر البيع، كما يمكن من خلال الفصل بين التكاليف الثابتة والمتغيرة دراسة العلاقة بين حجم الانتاج والايرادات والتكاليف بفاعلية أكبر.

ومن ناحية أخرى يمكن تقسيم عناصر التكاليف حسب علاقتها بوحدات الإنتاج بما يترتب عليه من سهولة تحديد التكلفة الكلية لوحدات الانتاج، ومن ثم تحديد صافي الربح النهائي، وعلى ذلك تنقسم عناصر التكاليف طبقا لهذا التقسيم إلى:

- التكاليف المباشرة: هي تلك الأعباء التي ترتبط ارتباطا واضحا بوحدات المنتج والتي تشمل (المواد، والأجور) والمصروفات المباشرة.
- التكاليف غير المباشرة: هي الاعباء التي تتحملها المنظمة وتنفقها على الأنشطة داخل المنظمة ككل سواء كانت أنشطة إنتاجية أو غير إنتاجية، ومن ثم فهذه العناصر يصعب تتبعها بشكل مباشر وتحمل وحدة الإنتاج بها.

وكما سبق ذكره أنه مع التقدم التكنولوجي بالمنظمات وزيادة درجة الألية زادت نسبة التكاليف الغير مباشرة داخل هيكل التكاليف بالمنظمة لتصل إلى نسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٩٠% في بعض الاحيان مع تراجع التكاليف المباشرة لتمثل نسبة ٢٠% فقط من إجمالي التكاليف، مع وجود انتقادات موجهة إلى هذا التبويب لصعوبة إختيار أساس سليم لتحليل وتحميل عناصر التكاليف الغير مباشرة على الوحدات المنتجة حيث يخضع الأسس المستخدمة عمليا في تحليل عناصر التكاليف إلى التقدير والحكم الشخصي وعلى ذلك فإن تبويب عناصر التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة قد لا يصلح لترشيد قرارات التسعير، وذلك لعدم وجود علاقة واضحة بين عناصر التكاليف والأرباح وحجم النشاط.

ثالثاً: مداخل التكاليف كوسيلة لترشيد قرار التسعير:

لقد تضمن الفكر المحاسبي العديد من مداخل التكلفة لإتخاذ قرارات التسعير ، ولكن كيف تستخدم بيانات التكاليف لترشيد قرارات التسعير ؟ تلك المداخل تختلف باختلاف المدى الزمني الذي تغطية استراتيجية التسعير ، واختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة الساندة ، ومن خلال تحليل اتجاهات الأدب المحاسبي في هذا المجال يمكن تقسيم تلك المداخل إلى ثلاث اتجاهات :

١- مدخل التكلفة الكلية لترشيد قرار التسعير: في ظل هذا المدخل يتم تحميل وحدة الإنتاج بكافة عناصر التكلفة مباشرة وغير مباشرة، متغيرة وثابتة وسواء كانت تكاليف إنتاجية أو تسويقية أو إدارية ، وفي هذا الصدد يتطلب تحديد تحميل للتكاليف الثابتة لوحدة الإنتاج.

٢- مدخل التكلفة الحدية لترشيد قرار التسعير: يعكس هذا المدخل أحد الأساليب أو الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في إمداد الإدارة بما يلزمها من بيانات ومعلومات تفيدها في قياس ربحية ما يعهد إليها من أنشطة وقرارات وذلك من خلال التركيز على هيكل التكاليف ، وعلية لا يعتبر هذا المدخل طريقة لتحديد تكلفة وحدة الإنتاج بقدر إعتبارها وسيلة مرشدة لقرارات الإدارة ، من خلال الاعتماد على التحليل الحدي للتوصل إلى السعر الأمثل للمنتج ، ولكن هناك العديد من الكتاب قد وجه نقدا إلى هذا المدخل على اعتبار أنه غير واقعي لعدم ملاءمته لظروف الواقع العملي على الرغم من ما يتسم به هذا التحليل من طبيعة منطقية من الناحية النظرية .

٣- مدخل التكلفة المتغيرة لترشيد قرار التسعير : حيث يعتمد هذا المدخل على توفير معلومات تكاليفية أصلح للإستخدام في تحديد الاسعار بشكل يلائم ظروف التطبيق ، لذا كان اللجوء إلى مدخل التكلفة المتغيرة أو مدخل هامش المساهمة ، لتطبيق هذا المدخل يتم تحميل وحدات الإنتاج بعناصر التكاليف ذلت الطابع المتغير ، بينما يستبعد التكاليف ذات الطابع الثابت من تكلفة وحدة الإنتاج ، ويقوم هذا المدخل على العديد من الإعتبارات تتمثل في :

- تقسيم عناصر التكاليف إلى مجموعتين أحدهما متغيرة ترتبط بحجم الإنتاج والأخرى تميل إلى الثبات بعض النظر عن التغيرات في أحجام النشاط.
- تحميل وحدة الإنتاج بالتكاليف المتغيرة فقط والتي إذا ما قورنت بالمبيعات ينتج لها ما يطلق على هامش المساهمة أو الربح الحدي .
- اعتبار التكلفة الثابتة تكلفة زمنية لا تحمل على وحدة الإنتاج ولكن تحمل على الفترة التي تم الانفاق فيها .

وفي ظل تلك التغيرات اتضحت عيوب مداخل التكاليف التقليدية ، خاصة في معالجتها الأنشطة المساندة، وأدى إخفاقها في المعالجة السليمة لتلك التكاليف إلى تشويهاات جوهرية في بيانات التكلفة المقدمة للإدارة للرقابة على التكلفة واتخاذ قرارات التسعير وكذلك قرارات المزيج الإنتاجي، كما أن تتمسك أنظمة التكاليف التقليدية بالتركيز على الوفاء بهدفين اثنين فقط وهما التقسيم النوعي الثلاثي لعناصر التكاليف مما يمنع الأخذ في الاعتبار التنوع الكبير في عناصر التكلفة والنتائج عن التنوع والتعدد في الأنشطة، وكذلك التركيز على تجميع

كافة عناصر التكاليف في قناة أو مجمع واحد، ومحاولة تخصيصها على وحدات الإنتاج بطريقة غير سليمة .

وعلى عكس الأنظمة التقليدية ، يتجه مدخل المحاسبة عن التكاليف على أساس النشاط إلى التوسع في الأوعية التكاليفية المخصصة لاستيعاب بنود التكاليف غير المباشرة لتحقيق العدالة في تحميل وحدات التكلفة بنصيبها الحقيقي من هذه التكاليف، الأمر الذي يعنى تحسين نوعية مخرجات النظام.

٤- مدخل التكلفة على أساس النشاط لترشيد قرار التسعير:

يعد نظام التكلفة حسب الأنشطة بمثابة مفهوم لمحاسبة التكاليف يقوم على الاعتبار القائل بأن المنتجات جميعها تحتاج الى منظمة تؤدي مجموعة من الأنشطة، وأن هذه الأنشطة يترتب عليها تكلفة يجب أن تتحملها تلك المنظمة وتصمم أنظمة التكاليف حسب الأنشطة على أساس أن التكاليف التي يصعب ربطها مباشرة بالمنتجات المحدثة لها، تحمل بداية على الأنشطة التي تسببت فيها تلك المنتجات، ثم يلي ذلك ضرورة تخصيص تكلفة تلك الأنشطة على المنتجات تبعاً لدرجة استفادتها من تلك الأنشطة بأن التكلفة القائمة على النشاط جزءاً أساسياً في عملية التحسين الوظيفي وإعادة هندسة الجهود والإمكانات، فهي تقوم برصد البيانات الكمية وبيانات التكلفة وبيانات الوقت وترجمة ذلك إلى معلومات لاتخاذ القرار.

ومع استخدام نظم جديدة في إدارة موارد المنظمة ERP كنتيجة لاعتماد المنظمات في إدخال تكنولوجيا المعلومات في العملية الانتاجية ، حيث أن نظام ادارة موارد المنظمة يقدم معلومات فعلة في الوقت الحقيقي عن كافة الأنشطة الداخلية والخارجية للمنظمة من خلال قاعدة بيانات مركزية تمكن إدارة المنظمة ومحاسب التكاليف بها من تتبع تلك الأنشطة وتجميعها في مجتمعات تكاليف تتناسب مع كل نشاط مع إنشاء قاعدة بيانات مركزية تحقق سهولة في الاستخدام والتطبيق والتقدير، وسرعة تحديثه وفقاً لمتغيرات العمليات ونوعية الموارد، والتكاليف المتحدثة، كما يمكن تغذية نموذج التكلفة على أساس النشاط بالبيانات الخاصة من نظم تخطيط موارد الشركة (ERP)، كما يتميز هذا النظام بسهولة تطبيقه على الشركة كبيرة الحجم التي تتعامل مع ملايين العمليات بصورة مرحلية أو تدريجية من خلال تكنولوجيا الحاسب الآلي، ويُمكن هذا النظام أيضاً من إلقاء الضوء على طاقة الموارد غير المستغلة، وتوفير رؤية واضحة عن كفاءة العمليات التشغيلية، وتخفيض أخطاء القياس بالإضافة إلى توفير معلومات ملائمة عن التكاليف والربحية بشكل سريع وبصورة غير مكلفة، مما يساعد على تخفيض عدد الأنشطة وبالتالي وقت والتكلفة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة :

تناول الباحث في الفصول السابقة من البحث التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة ، وتتناول الباحث في هذا الفصل الجانب الميداني من الدراسة والذي يعتمد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها لاختبار فروض الدراسة وذلك عن طريق ما يعرف بأسلوب قائمة الاستقصاء ، حيث يتم إعداد قائمة من الأسئلة توجه إلى عينة من مجتمع الدراسة بهدف التعرف على آراء عينة الدراسة حول دور تكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة لترشيد تسعير خدمات النقل البحري، وما إذا كانت توجد علاقة ارتباطية بين تكنولوجيا المعلومات وهيكل التكلفة وقرارات التسعير لخدمات النقل البحري أم لا ؟ ، وفي ضوء ذلك فإن الباحث تتناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول إطار الدراسة الميدانية

تمهيد : سعا الباحث من خلال هذا المبحث إلي عرض المنهجية البحثية التي يمكن من خلالها صياغة فروض الدراسة ، ومن ثم يمكن الحكم على صحة الفروض من عدمها في ضوء الأسلوب الإحصائي الذي يتناسب مع طبيعة الفرض ونوعية البيانات وحجم العينة ونوعها ، وذلك كما يلي :

أولاً : أهداف الدراسة الميدانية .
ثانياً : فروض الدراسة الميدانية .
ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة الميدانية .
رابعاً : أسلوب جمع البيانات .
خامساً : تحديد أدوات الدراسة الميدانية .
سادساً : الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية .

أولاً : أهداف الميدانية:

تقوم الدراسة الميدانية على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي :

الهدف الرئيسي " التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات المعلومات على هيكل التكلفة من أجل ترشيد تسعير خدمات النقل البحري ، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الأهداف الفرعية للدراسة كما يلي :

- ١- بيان طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وهيكل التكلفة وقرارات تسعير خدمات النقل البحري .
- ٢- قياس التأثير المباشر لتكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة .
- ٣- استكشاف التأثير المباشر لهيكل التكلفة على قرارات تسعير خدمات النقل البحري .
- ٤- التعرف على التأثير المباشر لتكنولوجيا المعلومات على قرارات تسعير خدمات النقل البحري .

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد :

يسعى الباحث في هذا المبحث إلى تحليل وتفسير نتائج الفروض الإحصائية ، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية السابق تحديدها ، وقبل القيام باستخدام هذه الأساليب يقوم الباحث باختبار مصداقية القائمة أولاً والتعرف علي معامل الصدق والثبات الخاص بها حتي يتسنى الحكم علي ثبات اجابات المستقصي منهم ومصداقيتهم ، وذلك كما يلي :

أ- معاملات الصدق والثبات بطريقة ألفا كرونباخ.

ب- معاملات الارتباط باستخدام طريقة التجزئة النصفية.

خلاصة الفصل :

بعد الانتهاء من فصل الدراسة الميدانية والتي قام بها الباحث من أجل اختبار مدي صحة فروض الدراسة ، وذلك في ضوء الأهداف التي تم وضعها والتي كانت نابعة من تساؤلات بحثية تم وضعها في المبحث الأول ، وحيث إن الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو الإجابة على التساؤلات البحثية ، فسوف يقوم الباحث بالإجابة عليها كما يلي :

التساؤل الأول : هل يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على هيكل التكلفة ؟

من خلال ما توصلت إليه الدراسة فقد أسفرت النتائج عن وجود تأثير لتكنولوجيا المعلومات على هيكل التكاليف ككل وذلك في ظل معامل مسار كانت قيمته ٦٦,٣% وهذا يعني أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاهتمام بالعناصر التكنولوجية في الناحية المحاسبية سوف يؤثر تأثير إيجابي على هيكل التكاليف بالشركة محل التطبيق .

التساؤل الثاني : هل يوجد تأثير لهيكل التكاليف على قرارات التسعير ؟

من خلال الدراسة الميدانية توصلت النتائج الاحصائية إلي وجود تأثير مباشر لهيكل التكاليف على قرارات التسعير بمعامل مساره ٢٥,٥% وهذا يعني وجود علاقة معنوية بين هيكل التكاليف بأبعاده المختلفة على قرارات التسعير بأبعاده المختلفة مما يعني ضرورة اهتمام المنظمة محل التطبيق بهيكل التكاليف الخاص بها لما له من أهمية في انعكاس ايجابي على قرارات التسعير .

التساؤل الثالث : هل يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على قرارات التسعير بتوسيط هيكل التكلفة ؟

من خلال النموذج التي اقترحه الباحث تبين وجود تأثير غير مباشر بين تكنولوجيا المعلومات وقرارات التسعير بتوسيط هيكل التكلفة وذلك بمعامل مساره ٦١,٥% .

النتائج والتوصيات

أسفرت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في قسمين يوضح القسم الأول نتائج الدراسة النظرية ويوضح القسم الثاني نتائج الدراسة الاحصائية:
أولا : نتائج الدراسة:

- أصبح الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أمراً حتمياً للمنظمات ليس في حد ذاتها وإنما اعتبارها عامل إنتاجي ، وهذا التوجه نحو تلك التقنيات يختلف من حيث الأهمية تبعاً للغرض المنشود منه.
- تكنولوجيا المعلومات تحمل في طياتها العديد من المزايا ، ولكنها في المقابل تحمل المنظمات بتكاليف لابد ان تأخذ في الاعتبار عند تبنيها.
- أحدثت تكنولوجيا تطورا ملحوظا على نظم الإنتاج بداية من مرحلة التصميم مرور بالعملية التشغيلية وصولاً إلى مرحلة تقديم المنتج النهائي للعميل .

ثانيا : التوصيات :

في ضوء نتائج الشق النظري والتطبيقي يوصي الباحث بما يلي :

- ضرورة تطوير مناهج المحاسبة الإدارية بما يواكب التطورات الحديثة بالبيئة الرقمية الحديثة، وذلك لتخريج دفعات من الخريجين مؤهلة لتطبيق أساليب وممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة والتي تعتبر من أهم أسلحة المنافسة في بيئة الأعمال الحالية .
- ضرورة التوجه البحثي نحو المزيد من الدراسات لتحديد وقياس التكاليف غير الملموسة لتكنولوجيا المعلومات بالمنظمة، وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهلها .

قائمة المراجع

أولا- المراجع العربية:

(أ) الكتب:

- ١- د. أيمن النحراوي ، " لوجستيات التجارة الدولية "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٥ .
- ٢- أندرو ويليمان ، ترجمة طلعت عبد الحميد، قيادة تخفيض التكاليف، دار الرياض للنشر، ٢٠١٤ .
- ٣- أندري جابور ، ترجمة د. خالد العامري ، سياسات التسعير المفاهيم والطرق المختلفة للتسويق الفعال ، دار الفاروق للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤ .

(ب) الدوريات:

- ١- إياد الحصري ، " دور طرق إدارة وتحديد التكلفة في اتخاذ قرارات التسعير "، مجلة الجامعة الأردنية، للعلوم الإدارية، مجلد ٣٦ ، العدد ١ ، عمان، الأردن، ٢٠١١ .
- ٢- د. أحمد هشام معوض سليم ، " نموذج مقترح للتكلفة على أساس النشاط باستخدام محرك الوقت بالتطبيق على الأعمال اللوجستية في الشركات التجارية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثاني ، ٢٠١٠ .

(ج) رسائل الماجستير والدكتوراه :

- ١- حازم مصطفى محمد محمود ، " استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء اللوجستي بالمنظمات الخدمية (دراسة ميدانية) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، ٢٠١١ .
- ٢- دعاء محمد حامد النجار ، " أثر التغيرات التكنولوجية على كفاءة نظم التكاليف في مجال تبرير الاستثمارات الجديدة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٦ .

(د) أخرى :

- ١- إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، " المحاسبة الإدارية المعلومات اللازمة للتخطيط " كتاب رقم (١١)، ٢٠٠١ .
- ٢- الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء <http://www.capmas.gov.eg/>

ثانيا- المراجع الأجنبية:

(A) Books:

- 1- Charles T., Horngren , George Foster , Srikant M. Datar , " **Cost Accounting : A Managerial Emphasis**" Prentice Hall International , Inc . 14TH Ed ., New Jersey, 2010.
- 2- Daft ,R.,L," **Organization theory &Design** ",9Ed, south western college publishing ,USA,2009.
- 3- Drury, C., **Management and Cost Accounting**, 8TH Ed, Thomson Learning, 2012.
- 4- Turban , E ., et al , **Information Technology For Management : Making Connection For Strategic Advantage** , 9TH Ed , Joohn Wiley & Sons INC , U.S.A ,2017

(B) Periodicals:

1. Alao, E., Oloni, E.," The Effect Of Commodity Price Changes On Firm Value: Study Of Food And Drinks Service Industry In Nigeria", *European Journal Of Accounting Auditing And Finance Research*, Vol.3, No.6,2015.
2. -Al-Swalhah, A., "The Role of Accounting Information Systems(A.I.S.) in Rationalized Administrative", *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business*,vol.6,No.2,2014.
3. Angappa, G., "Information technology for competitive advantage within logistics and supply chains: A review", *Transportation Research Part E: Logistics and Transportation Review*, Volume 99, March 2017.
4. Ariel T.Burstein., "The relationship between cost data in pricing" *decisions, Management Accounting* , Vol. 53, Issue 7, October 2016.
5. Bouchaib B., , Suzanne R., "The Information Technology Outsourcing Risk: A Transaction Cost and Agency Theory-Based perspective ",*Outsourcing and Off shoring Business Services*, vol.,3 June, 2017.
6. -Baykaso,A.,Kaplano,V., "A Service-Costing Framework For Logistic Companies And A Case Study ", *Management Research News*, Vol.37, 2015.